

17 أفريل 2014

مذكرة

02567

إلى

السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع: حول مراقبة الفواتير بالطريق العام.

المرجع: المنشور المشترك بين وزيرى الداخلية والمالية عدد 845 بتاريخ 20 سبتمبر 1997 حول مراقبة نقل البضائع عبر الطرقات

المصاحب: - مراسلة موجهة إلى السيد وزير الداخلية عدد 112 بتاريخ 3 مارس 2014. - جدول.

وبعد، لقد تبين من خلال متابعة عمليات مراقبة الفواتير بالطريق العام إلى موفى شهر فيفري 2014 عدم إعطاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة حيث أن 13 مركزا جهويا لمراقبة الأداءات فحسب قاموا بهذه العمليات وذلك كما يبينه الجدول المصاحب.

لذا، ونظرا لأهمية هذه العمليات باعتبار انعكاساتها الايجابية على الاقتصاد الوطني ودورها الفعّال في حماية الاقتصاد المنظم وفي تحقيق العدالة الجبائية، أنتم مدعون إلى:

1- تحسيس الأعوان الراجعين لكم بالنظر بأهمية هذه التدخلات حتى تندرج ضمن تدخلاتهم العادية؛

2- الحرص على القيام بعمليات مراقبة الفواتير بالطريق العام بصفة مكثفة ودورية على امتداد كامل السنة وفي أماكن وفي ساعات وتواريخ مختلفة حتى خارج أوقات العمل الإداري بما في ذلك أيام الراحة الأسبوعية والعطل؛

3- الحرص على التنسيق التام مع مصالح الحرس والأمن الوطني عند إعداد برنامج عمليات المراقبة بالطريق العام حتى تكون دوريات المراقبة دوريات مشتركة، حيث لوحظ:

- قيام دوريات من الأمن والحرس الوطني بهذا الصنف من التدخلات لوحدها دون تشريك أعوان المراقبة الجبائية وهو ما يتعارض ومضمون المنشور المشترك بين وزيرى الداخلية والمالية عدد 845 بتاريخ 20 سبتمبر 1997 وقد تم في هذا الصدد مراسلة السيد وزير الداخلية لإشعاره بالإجراءات المعمول بها في هذا الميدان؛

- ارتفاع عدد عمليّات الحفظ للمحاضر المحرّرة من قبل أعوان الأمن والحرس الوطني باعتبار تحريرها ضد أشخاص غير ملزمين بمصاحبة البضائع المنقولة بفواتير.

- 4- تضمين كل المعلومات المتعلقة بهذه التدخلات بمنظومة "صادق" في الإبان؛
- 5- استغلال كل المعلومات التي يتم الحصول عليها لتسوية الوضعية الجبائية للمزودين والحر فاء والناقلين الراجعين لكم بالنظر وعدم الاكتفاء بتسوية المحاضر المحرّرة واستخلاص مبلغ الخطية فحسب؛
- 6- الحرص على تسوية المحاضر التي لا تزال عالقة بإبرام صلح في شأنها أو بإحالتها على المحاكم المختصة.

السّادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدّعون إلى حسن تطبيق ماورد بهذه المذكرة.

المدير العام للأداءات
الإمضاء: رياض القروي

